أصول نـظرية العقد الاجتماعي

The Origins Of Social Contract Theory

آيات عبد الرحيم سيد عبد الرحمن (*)

ملخص البحث: يتناول هذا البحث أصول نظرية العقد الاجتماعي وهي النظرية التي أدت إلى انتقال الانسان من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، وتكمن جذور هذه النظرية في الفلسفة اليونانية وتطورت في العصر الحديث على يد الفيلسوف الانجليزي جون لوك(١٦٣٢-١٧٠٤)، وكيف ساعدت هذه النظرية في ظهور فكرة الدساتير، وسأوضح لأهم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية.

أما عن المنهج المستخدم في البحث: فهو المنهج التحليلي النقدي التاريخي المقارن.

الكلمـات المفتاحيـة: (العقد الاجتماعي)، (الموافقة)، (الملكية)، (المجتمع المدني)، (العدالة)، (السلطة).

Abstract: This research deals with the origins of the social contract theory, which is the theory that led to the transition of man from the state of nature to the civil state, the roots of this theory lie in Greek philosophy and developed in the modern era by The English philosopher Gohn locke(1632-1704), how did this theory help in the emergence of modern constitutions, and I will clarify the most important criticisms of this theory.

As for the method used in the research: It is the Compartive- Critical- Historical- Analytical method.

Keywords: (social Contract), (Consent), (Property), (Civil Socity), (Justice), (Authority).

(*) هذا البحث مستل من رسالة الماجستير الخاصة بالباحثة، وهي بعنوان: [الاتجاه الليبرالي لنظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك وأصولها في الفلسفة اليونانية]، وتحت إشراف أ.د. محمود السيد مراد- كلية الآداب – جامعة سوهاج & أ.م. د/ حمدي عبد الحميد محمد محمد- كلية الآداب – جامعة سوهاج..

مقدمة:

المدقق في نظرية العقد الاجتماعي عند لوك، يجد أن هذه النظرية ليست جديدة كل الجدة؛ إذ تحدث عنها بعض فلاسفة السياسة والمفكرين القدامى، وذلك عندما أشاروا إلى تلك الضرورة التي دفعت بالإنسان إلى الاتجاه صوب المدنية والحضارة والتقدم، وتخطى المرحلة البدائية التي كان يحياها. ومن هنا يمكن القول أن فكرة العقد الاجتماعي مرت بتاريخ طويل بين الفلاسفة بدءًا من فلاسفة اليونان- كما نراها عند السفسطائيين وأرسطو وأفلاطون بصفة خاصة- لكنها ازدهرت وعاد الاهتمام بها جليًا في العصر الحديث وذلك كرد فعل على «نظرية الحق الإلهي» (Theory of Divine Right) التي رسخت للحكم المطلق، فكانت نظرية العقد الاجتماعي عند لوك- وليس عند هوبز مثلًا- بمثابة أداة فكرية لتفنيد نظرية الحق الإلهي ومقاومة الحكم المطلق، ورفض شتى صنوف الظلم والاستبداد السياسي والاجتماعي والديني التي سادت طوال فترة العصور الوسطى.

من هذا المنطلق احتلت نظرية العقد الاجتماعي مكانة بارزة في أعمال الفلاسفة في العصر الحديث من أمثال «توماس هوبز» (١٥٨٨-١٦٧٩)، و«جان جاك روسو» (١٧١٢-١٧٧٨)، بالإضافة إلى جون لوك بطبيعة الحال، وهم الفلاسفة الثلاثة الذين يُطلق عليهم (فلاسفة العقد الاجتماعي)- دون أن نتناسى اسهامات أخرى لهذه النظرية من جانب فلاسفة آخرين من أمثال «مونتسكيو» Montesquieu (١٦٨٩-١٧٥٥)، و«ديفيد هيوم» (١٧١١-١٧٧٦)، وقد أثر هؤلاء جميعًا على العديد من الفلاسفة اللاحقين لهم.

والملاحظ أن نظرية العقد الاجتماعي هي طرح لتفسير نشأة الاجتماع السياسي وبقاؤه واستمراره، وتنظيم شئون الحياة المشتركة، وهي بمثابة وسيلة لإزالة التناقض بين ميول الإنسان الفردية وواجباته الاجتماعية، وأداة تَحول دون تصعيد التنافس على المصالح. وإذا كان الإنسان يولد حرًا حرية مطلقة وفق فلسفة القانون الطبيعي عند لوك من جهة، وبما أنه حيوان اجتماعي لا يستطيع أن يحيا إلا في وسط اجتماعي من ناحية أخرى، فكان لابد من القول بتعاقد اجتماعي بين الأفراد بهدف تحديد أسس الاجتماع البشري، فيتنازل كل فرد عن جزء من حريته، وبذلك ينهي العقد حالة الطبيعة الأصلية ويعمل بدوره على إنشاء المجتمع المدني المنظم.

إن الافتراض العام الذي سنبحثه هنا هو الادعاء بأن سلطة الدولة مبررة إذا تم الاتفاق على هذه السلطة، عن طريق عقد ما من قبل أولئك الذين يعيشون في ظل تلك السلطة، وقبل النظر في الأمثلة التاريخية لنظرية العقد الاجتماعي، دعونا نكون واضحين بشأن العناصر التي تدخل في ادعاء بأن الالتزام يستند إلى فعل تعاقدي سابقا، يتم تنفيذ هذه الاعمال من قبل الأفراد. الذين يجب عليهم التفاوض حول شروط العقد، مع الموارد التي يمكنهم الوصول إليها، منها الموارد العقلية والمادية، والقدرات على فهم رغبات الآخرين، والفرص المتاحة لهم، وتكمن الاختلافات في وصول الناس إلى هذه الموارد، ومن ثم فإن نتيجة المفاوضات التعاقدية، هي في جزء كبير منها وظيفة أساسية لهذا الوصول، وسوف تكون المعايير التي تسمح بالمشاركة في المفاوضات للأفراد الفاعلين في المجتمع، هذا التفاعل يحدث أثناء عملية الخروج من عالم غير تعاقدي- العالم قبل العقد[1].

نرى أن الفرد العائد من عالم سابق على وجود المجتمع المدني (حالة الطبيعة)، وقد تم الاتفاق على التعاقد فيما بينهم، يكون (الالتزام) أساس من الاسس التي يقوم عليها الاتفاق، وهو أن يلتزم الفرد بما جاء في ذلك الاتفاق، وبنتيجة هذه المفاوضات، فرضى الطرفين الأساس الذي يقوم عليه العقد.

كان لوك يرى أن الوضع السياسي لبعض الأشخاص مختلف تماما عن وضع الآخرين، وكان يرى أن الأطفال والخدم والأجانب الزائرين ليسوا مؤهلين ليكونوا أعضاء في الكومنولث، وكان الافتراض القائل بأن الرجال ذوي الوضع الاجتماعي المناسب، هم وحدهم المؤهلون للمشاركة في العملية السياسية، وأن الرجال أقدر وأقوى من النساء، فقد كان جون لوك فريدا من حيث أنه تناول الأسئلة المتعلقة بوضعهم السياسي، واهتم بمعالجة الوضع السياسي لأولئك الذين لم يكونوا أقوياء سياسيا في المجتمع[2].

وقد ناقش لوك قضية غفل عنها كثير من المفكرين والفلاسفة، وهي الاهتمام بمن هم لا يحق لهم المشاركة في الحياة السياسية، سواء الأطفال أو الأجانب من خارج البلاد، ولكن من خلال ذلك نلاحظ أن الموافقة والالتزام لا يشمل جميع أفراد المجتمع. كان للتطور التاريخي للمفهوم الليبرالي للعدالة أهمية حاسمة في فهم سماته الرئيسية، إن الاجابة الليبرالية على مشكلة السلطة لها طابع فريد بسبب الظروف الخاصة التي نشأت عنها، وهي ظروف لاتزال سارية في

[1] John Christman: **Social and Political Philosophy**, New York: Routledge, 2002, P. 26.

[2] Jung, yoen- Kyo: **John Locke's Contractarian Theory of Political Obligation**, Ph. D. Dissertation In Philosophy, University Of Rochester, 1992, PP, 253-254.

العالم المعاصر، يشير التقليد الفكري الذي يجيب على أسئلة حول السلطة السياسية، الاشارة إلى عقد اجتماعي قد بدأ في أوروبا في القرن السابع عشر، على الرغم من أن جذوره تعود إلى الوراء، كان المفكرون الاوربيون يفهمون الكون بطريقة أرسطية، حيث كان يعتقد بأن الطبيعة منظمة وفقا لمصفوفة وظيفية متداخلة، ساهمت في تحقيق غاية كلية، ولكن تم استبدال هذه الصورة الغائية للأشياء، وتم تقييم الدول والممالك، وفقا لكيفية نموها وإزدهارها، وليس وفقا للغاية التي من أجلها كانت عادلة[٣].

ومن ذلك نرى أن نظرية العقد الاجتماعي لم تكن وليدة العصر الحديث، بل تعود أصولها وجذورها إلى الحقبة اليونانية، فكما ذكرنا سابقا أن الفلسفة اليونانية قد اهتمت اهتماما كبيرا بجميع القضايا والنظريات سواء السياسية منها، أو الاجتماعية، وإن كانت لم تهتم كثيرا بالقضايا الدينية، فقد كانت تعتمد على العقل في سعيها نحو بلوغ الحقيقة والكمال.

لقد سبق أن رأينا أنه إلى فلاسفة اليونان يرجع الفضل في القول بنظرية العقد الاجتماعي، والقول بدور القوانين في الحماية، باعتبارها تنظيمات وضعها البشر فيما بينهما، لإقامة الحياة المنظمة والآمنة، فأعلن بروتاجوراس (٤٨١-٤١١ ق. م.) أن البشر بعد أن عاشوا فترة طويلة في الوحشية والاقتتال، وخوفا من الانقراض، كونوا مجتمعات ووضعوا القوانين المنظمة للحياة. أما ليكوفرون Lycophron فقد وردت نظريته عن القوانين لدى أرسطو، وتتشابه نظرية ليكوفرون عن مصدر القوانين مع نظرية بروتاجوراس، ولكن الجديد في موقفه أنه يجعل مصداقية العقد الاجتماعي الذي أوجد المجتمع وقوانينه مشروطة بشرط أساسي، وإلا أصبح العقد باطلا، هذا الشرط هو ضرورة أن يحقق العقد الحياة الصالحة للمتعاقدين، وظهرت ملامح نظرية العقد الاجتماعي أيضا، في كتاب أنطيفون" الحقيقة" حيث ذهب فيه إلى أن القوانين أمور مصطنعة، وضعها الناس باتفاقهم، وبدافع المصلحة، والإرادة الإنسانية، وفي المقابلة التي جرت بين هيبياس وبين سقراط، فقد ألمح هيبياس إلى أن القوانين أمور اتفاقية وضعها الناس، لتقرر ما ينبغي فعله ومالا ينبغي فعله[٤].

---

[3] Ibid, 27.

[٤] محمود مراد: **فلسفة التنوير لدى السفسطائيين**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠١١، ص ص١٨٢-١٨٣.

ذكر أفلاطون في محاورتي السياسي والقوانين كيف نشأ المجتمع الإنساني وتطور، وأظهر حنينه إلى العصر الذهبي الذي كان يعيش فيه الإنسان في بساطة لا تعرف التعقيد، ويعول على الطبيعة في كل شئ، وفي محاورة بروتاجوراس يذكر على لسان السفسطائي (بروتاجوراس) أسطورة يفسر بها كيف تطور الإنسان من الحياة البدائية إلى الحياة المدنية، فيروى أن الألهة بعد أن وزعت المواهب على أنواع الحيوان المختلفة، لم يتبق للإنسان شيئا من المواهب والقوى الطبيعية، ولكن الاله بروميثيوس حامي الإنسان وراعيه سرق له النار، والفنون العملية وعلمه استخدامها ليدافع عن نفسه، ويستطيع البقاء، وكان لابد لكي تنتظم حياته الاجتماعية، وهبته الآلهة معرفة العدالة والعفة لتنتظم حياته الاجتماعية، وترتقي علاقاته ومدنيته[٥]. وهنا يوضح لنا أفلاطون أن الإنسان كان يحيا في حالة الطبيعة حياة خالية من التعقيد، ولكن لا يعنى ذلك عدم الحاجة للاجتماع ، فهو يرى أن الاجتماع وتكوين المجتمع المدني ضروري.

يقول أفلاطون: "إنهم ليقولون أنه، وفقا للطبيعة[٦]، تكون ممارسة الظلم خيرا، ومعاناة الظلم شرا، ولكنهم يؤكدون أن كفة الألم في الشر ترجح على كفة النفع في الخير. فإذا ما تبادل الناس ممارسة الظلم ومعاناته دون أن يتمكنوا من تجنب أحد الأمرين واكتساب الآخر، فإنهم يدركون أخيرا أنه خير لهم أن يتفقوا سويا على منع كليهما. ومن هنا تنشأ القوانين والاتفاقات المتبادلة: فيسمون ما يأمر به القانون أمرا مشروعا عادلا. ذلك هو أصل العدالة وماهيتها. فهي حل وسط أو توفيق بين خير الأمور، وهو أن يقترف المرء الظلم دون أن يعاقب، وشر الأمور، وهو أن يعاني الظلم دون أن تتوفر لديه القدرة على الانتقام لنفسه. فهم لذلك يتحملون العدالة التي هي وسط بين الأمرين، لا بوصفها خيرا، بل بوصفها أهون الشر، ومن حيث هي خلق يمجده الناس لعجزهم عن ارتكاب الظلم. إذ ليس ثمة إنسان جدير بهذا الاسم يقبل الخضوع لهذا الاتفاق لو كان في وسعه مقاومته، ولو فعل ذلك لكان مخبولا. هذا يا سقراط هو الرأي الشائع عن طبيعة العدالة وأصلها[٧].

نرى من خلال ذلك إشارة لأفلاطون عن نظرية العقد الاجتماعي ولضرورة تعاقد البشر فيما بينهم وهو تعاقد قائم على العدالة، فهو يرى أنه الحل الأفضل للحد من النزاعات والصراعات بين البشر، والصراع القائم بين الخير

---

[٥] أميرة حلمي مطر: **جمهورية أفلاطون**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص٢١.

[٦] يلاحظ في هذا الجزء أن أفلاطون يضع تقابلا بين الطبيعة وبين العرف أو الاتفاق بين البشر. وتعد هذه أول إشارة سريعة إلى فكرة العقد الاجتماعي التي ترد كل القوانين البشرية إلى اتفاق تعاقدي بين الناس، من كتاب الجمهورية، ترجمة فؤاد زكريا، ص٢١٥.

[٧] أفلاطون: **الجمهورية**، ترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٤، فقرة ٣٥٩، ص٢١٥.

والشر. فنجد لوك متأثرا بنظرية العقد الاجتماعي عند أفلاطون، وإن كنا نرى اختلاف في رأي كلا منهم عن الضرورة الحتمية، فيرى أفلاطون أن الإنسان مجبر على ذلك التعاقد، ولو كان في وسعه مقاومته لما خضع له، ويرى جون لوك أن القيام بالتعاقد أمر طوعي، يقوم على الموافقة والتراضي بين الأفراد فيما بينهم من جهة، وبين الحاكم من جهة أخرى. يرى أفلاطون أن القوانين وليدة نشأة الحكومات لذا فهي تتغير بتغيرها، سواء كانت ديمقراطية أو أرستقراطية، فكل سلطة تصوغ القوانين بما يتفق مع مصالحها، وتلك القوانين التي وضعتها الحكومات طبقا لأغراضها، تفرضها على الناس فرضا باعتبارها تمثل العدل، وكل من خالفها يعاقب لأنه يكون مخالفا للعدل[٨]. وهنا يطرح لنا أفلاطون مسألة مهمة وهي فكرة احتكار القوانين الوضعية، فكل سلطة ترى أنها تمتلك القوانين العادلة دون سواها، وتضع القوانين بما يتلائم مع مصالحها وأهوائها، وتتغير الحكومات بتغيير القوانين والدساتير.

أثر الدويلات الإغريقية في نظرية العقد:

ثمة نواح أخرى جعلت وجود الدويلات الإغريقية تشكل أساسا للفكر السياسي، فلم تكن هذه الدويلات في حالة جمود كدول العالم الشرقي، بل كان لديها مبدأ النمو وتعرضت لدورات من التغيرات، فأسبرطة وحدها احتفظت بتقليد ثابت في الحكم، أما المدن الأخرى، فقد طورت وفق نظام واحد في كل مكان، من الملكية إلى حكم الارستقراطية، ومن الارستقراطية إلى الحكم الفردي المطلق، ومن الحكم الفردي المطلق إلى الديمقراطية، ولابد من أن هذه التطورات قد ساعدت على نمو الفكر السياسي، ففي المقام الاول كان من شأنها تجميع عدد من الحقائق تصلح للبحث والاستقصاء، فبدلا من أن يكون هناك دستور من نوع واحد، اشتمل تاريخ البلاد على دساتير مختلفة، فدستور من نوع واحد مدعاة إلى جمود التفكير، وظهور دساتير متعاقبة لابد من أن يوحي بالنقاش والمقارنة، فإن هذه الدساتير كانت مشجعا على نمو الفكر السياسي بطريق مباشر أكثر من غيره، فقد كان النزاع بين القلة والكثرة دافعا لنمو النظرية السياسية في اليونان، كما كانت الثورات الشعبية

[٨] زكي نجيب محمود، أحمد أمين: **قصة الفلسفة اليونانية**، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، ١٩٣٥، ص١٨٥.

ضد الملكية في العصور الحديثة، وكانت هي مصدر لنظريات سياسية كنظرية العقد الاجتماعي، أو هي التي شجعت على ظهورها[9].

وبذلك نرى أثر الدويلات الإغريقية في وضع أسس الفكر السياسي، وتعدد الدساتير آنذاك فقد ساعدت على تطور الفكر السياسي، وتطور نظم الحكم، والتوصل لوضع نظرية سياسية هامة، وهي نظرية العقد الاجتماعي.

مما سبق يتضح لنا أن لنظرية العقد الاجتماعي أثرا كبيرا في العصر الحديث، غير أن أصولها تمتد إلى الحقبة اليونانية، ولكنها تطورت وازدهرت في العصر الحديث، وقد ساهمت في ظهور قوانين ودساتير لتنظيم المجتمعات.

ومثلما أستند لوك لآراء وأفكار من سبقوه، فقد استلهم أفكاره الكثيرون من المفكرين السياسيين اللاحقين، ويبدو أن عبقرية لوك تجلت في أسلوبه البسيط الواضح، البعيد عن التكلف والافتعال، كان لها أثرها في تقريب أفكاره إلى متناول جميع الباحثين السياسيين، وتأثيرها الشديد عليهم، فلم يكن جون لوك من أعمق المفكرين السياسيين، ولا من أشدهم أصالة في التنظير، ولكن مع ذلك فقد مارست نظرياته تأثيرا عميقا في الفلسفة السياسية، وفي الممارسة السياسية معا، وخاصة في فرنسا وأمريكا[١٠].

الأبعاد الفلسفية لفكرة العقد الاجتماعي:

سنحاول توضيح أهم الأسس التي قامت عليها نظرية العقد الاجتماعي، وكيف ساهمت فلسفة لوك السياسية في تطور فكرة العقد الاجتماعي. بالمعنى الأوسع، تعتبر نظرية العقد الاجتماعي إذا استخدمت بشكل مركزي بأنها اتفاق أو عقد بين الأفراد بعضهم البعض، أو بين الأفراد وحكامهم، إما لشرح الأصل التاريخي للدول أو الحكومة، أو تبرر وجود الدول (الحكومات) أو تشرح الأساس الشرعي لسلطتها على رعاياها، وينصب التركيز في العصر الحديث على الجانب المعياري لفكرة العقد الاجتماعي، القائلة بأن عدالة أو شرعية المؤسسات تعتمد على حقيقة أن من الممكن التعاقد معهم من قبل أشخاص متساويين[١١].

---

[9] ارنست باركر: **النظرية السياسية عند اليونان**، (الجزء الاول)، ترجمة لويس اسكندر، مؤسسة سجل العرب١٩٦٦، ص ص ١٤-١٦.

[١٠] محمد وقيع الله احمد: **مدخل إلى الفلسفة السياسية**، دمشق: دار الفكر، ٢٠١٠، ص١٧٤.

[11] Matthew Stuart: **A Companion to Locke**, Black Well Publishing, 2016, P. 413.

ومن أهم الأسس التي قامت عليها نظرية العقد الاجتماعي: مبدأ الموافقة، المشاركة الشعبية، الملكية، الفصل بين السلطات، سأعرض لأهم الأسس التي قامت عليها نظرية العقد الاجتماعي، وهي(الموافقة) ، فهي الركيزة الأساسية لنظرية العقد الاجتماعي، وأهم الانتقادات التي وجهت لمبدأ الموافقة عند لوك .

١- مبدأ الموافقة:

يقترح لوك أن المجتمع السياسي الكامل يتم انشاؤه في مرحلتين منفصلتين منطقيا (قد يتم فصلهما أو عدم فصلهما) يتم إنشاء المجتمع نفسه من خلال عقد بين جميع أولئك الذين يرغبون في أن يكونوا جزءا منه، لقد وضع المجتمع على نفسه من خلال هذه الثقة الصريحة أو الضمنية أنه يجب توظيفه لمصلحتهم والحفاظ على ممتلكاتهم، في حين أن التشريع هو الفعل الأول والأساس للمجتمع، يتم إنشاء الجسد السياسي من خلال الموافقة بالكاد على الاتحاد في مجتمع سياسي واحد[١٢].

يجب أن تكون الموافقة على العضوية في الهيئة السياسية بالاجماع(بقبول كل فرد) ويخرج الفرد من حالة الطبيعة، ولكن هذه الموافقة تستلزم كما يرى لوك موافقة على حكم غالبية الأعضاء في جميع الأمور، بما في ذلك إنشاء الحكومة، ويعتبر مصطلح الموافقة بالنسبة للوك مصطلحاً شاملاً يغطي جميع حالات التنازل الطوعي المتعمد عن الحقوق، والثقة هي نوع من الموافقة، ويمكننا وصف أفعال الموافقة على أنها أفعال تنقل عن عمد وبشكل مناسب للآخرين، أو نقل الحقوق للآخرين[١٣].

٢- المشاركة الشعبية:

من الأسس المهمة لنظرية العقد الاجتماعي أيضا "المشاركة الشعبية" ونلحظ تأثر جون لوك بفلاسفة اليونان وخاصة "صولون" الذي وضع حجر الأساس للديمقراطية، وأعطى للشعب الحق في السلطة واختيار الحاكم والسلطة التي تتولى مقاليد الحكم.

يرى البعض أن صولون[١٤] Solon كان مشترعا حازما إذ قضى على حكم الأقلية، وزحزح العبودية عن الشعب، وعدل الدستور تعديلا حسنا، واختيار السلطات يرجع إلى حكم الأعيان، أما مجالس القضاء فهي من الحكم الشعبي،

---

[12] A. John Simmons: **On The Edge of Anarchy**, Princeton University Press, 1993,P.68.

[13] Ibid, P.69.

[١٤] صولون: هو مشرع أثيني وأحد حكماء اليونان السبعة، عاش من سنة ٦٣٠-٥٦٠ ق.م.

ويبدو أن بعض التقاليد السياسية كانت مرعية من ذي قبل، فأبقى صولون عليها: كمجلس الشورى، وانتخاب الحكام، أما الشعب فصولون هو الذي أعطاه كيانه[١٥].

ونرى من خلال ذلك أن صولون هو من وضع أساس المشاركة الشعبية، وأولى للفرد أهمية كبرى في المجتمع وفي تأسيس السلطة، ومن خلال ما ذكرنا في الفصول السابقة نرى كيف أولى جون لوك أهمية كبيرة للفرد وجعله المحور والأساس الذي تقوم عليه السلطة، واختياره للحكم الديمقراطي وأهمية المشاركة الشعبية، نجده قد اقتبس ذلك من المشرع صولون.

٣. الملكية:

تعد الملكية من الأسس التي قامت عليها نظرية العقد الاجتماعي ، ومن أهم الأسباب التي جعلت الإنسان ينتقل من حالة الطبيعة إلى المجتمع المدني.

يقول أرسطو عن الملكية أن هنالك العناية بالأمور الضرورية المتعلقة بالأسواق، فيجب أن تخصص لها سلطة تسهر على (التعاقدات) وانتظام الأسواق، لأن كل الدول تقريبا مضطرة إلى شراء بعض الأشياء، وإلى بيع غيرها، نظرا إلى احتياج المواطنين إلى بعضهم البعض في الأمور الضرورية، وهذا الأخذ والعطاء (التبادل التجاري) هو أسرع السبل إلى الاكتفاء الذاتي، الذي لأجله يأتلف الناس وينضمون تحت حكم واحد[١٦].

دافع لوك عن حرية الملكية حتى أنه يمكن وصف فلسفة لوك بأنها فلسفة الديمقراطية الرأسمالية عند بدء نشأتها في الدول الصناعية المتقدمة.. وقد فعل لوك المهمة الرئيسية للسلطة السياسية هي الدفاع عن الحرية المطلقة للملكية الفردية. فالفرد عنده أصبح هو المحور والدولة بكل سلطاتها إنما غايتها الدفاع عن حريات الفرد. وتحافظ على حقه في الملكية. فبعد أن كانت الدولة عند اليونان- أفلاطون وأرسطو على وجه الخصوص- هي غاية في ذاتها. أصبحت لديه مجرد وسيلة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم[١٧].

---

[١٥] أرسطو: **السياسات**، ترجمة الأب أوغسطينوس بربارة، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الانسانية، ١٩٥٧، ص.ص، ١٠٦-١٠٧.

[١٦] المصدر السابق: ص. ص، ٣٤١-٣٤٢.

[١٧] أميرة حلمي مطر: الفلسفة السياسية من أفلاطون حتى ماركس، دار المعارف، ١٩٩٥، ص١٠٠.

وهو يرى من خلال ذلك ضرورة وجود سلطة تحمي ملكيات المواطنين وتعاقداتهم، ويرى أن الحاجة إلى الملكية والاكتفاء الذاتي هي من أهم الأسباب التي أدت إلى الاجتماع وتكوين المجتمع المدني على أساس نظرية العقد الاجتماعي، كما نرى جون لوك متأثرا بذلك في نظريته عن الملكية.

٤.التمييز بين السلطات:

مسألة التمييز والفصل بين السلطات كانت من الأسس الضرورية التي قامت عليها نظرية العقد الاجتماعي، نظرا لأهميتها، فقد كان الفصل والتمييز بين السلطات مهم لمنع تجمع السلطات في يد حاكم واحد ويؤدي ذلك إلى الاستئثار بالسلطة، ووضع القوانين وفقا لأهوائه. نجد أن أرسطو قد ميز بين السلطات، وقسمهما إلى ثلاث سلطات عندما قال: لما كانت السلطات التي يستعين بها بعضهم لاختيار السلطات العليا في الدولة ثلاثا" سلطة حماة الشرائع"،" سلطة المستشارين"،" سلطة مجلس الشورى"، ونرى أن سلطة حماة الشرائع سلطة تلائم حكم الأعيان، وأن سلطة المستشارين سلطة تتعلق بحكم الأقلية، وسلطة مجلس الشورى توافق الحكم الشعبي[١٨].

وهنا نلاحظ أن لوك متأثر بالتمييز بين السلطات عند أرسطو، عندما قال: سلطات الدولة لا تختلف في جوهرها عن السلطات التي كانت للفرد في ظل المجتمع الطبيعي، فالدولة تصلح المساوئ التي قد يتعرض لها الفرد في تطبيق بنود السنة الطبيعية، وهذه السلطات هي " سلطة التشريع"، " سلطة تنفيذ القوانين الموضوعة"، " سلطة دفع العدوان". ونجده قد ميز بين السلطات الثلاثة، ويرى أنه ينبغي أن تكون منفصلة: أولا: وذلك دفعا لخطر استئثار هيئة أو شخص بالسلطة، ثانيا: ضرورة قيام سلطة تنفيذية تقوم على تنفيذ القوانين التي تسنها الهيئة التشريعية[١٩].

أهمية التعاقد:

تكمن أهمية التعاقد في أن اشتباك المصالح ومحاولة كل فرد أن يطبق قانون الطبيعة لصالحه، وحماية الحقوق الطبيعية للأفراد الآخرين، يظهر ضرورة وضع عقد إجتماعي، يخرج به الناس من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع السياسي، ويعرف لوك المجتمع السياسي بقوله: إن الذين يكونون هيئة واحدة ولهم

---

[١٨] المصدر السابق: ص٣٤٧.

[١٩] جون لوك: **في الحكم المدني**، ترجمة ماجد فخري، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع ١٩٥٩، ص.ص، (ط - ي).

قانون واحد، وقضاء واحد، يرجع إليه مع وجود سلطة تحسم في النزاع الذي يقوم بينهم، وتوقع الجزاء على المعتدي، يعيشون في مجتمع سياسي، ومن ليس لديهم مثل هذا التنظيم فهم يعيشون في حالة الطبيعة[٢٠].

ومن هنا ينشأ التعاقد الذي ينص بأن ينقل الأفراد سلطاتهم إلى شخص أو مجموعة أشخاص يكونون حكومة، وتكون مهمة هذه السلطة السياسية هي المحافظة على الحقوق الطبيعية للأفراد، وينص العقد على ألا يتنازل الأفراد عن حقوقهم إلا بالقدر الذي يتيح للسلطة أن تقوم بواجباتها للدفاع عن مصالحهم[21]

ومن ذلك يتضح أهمية التعاقد فهو ضروري لإقامة مجتمع بشري، وحكومات تحافظ على ملكيات الأفراد وحرياتهم، فذلك التعاقد يصب في مصلحة الفرد وهو الأساس في كل شئ ، سواء في المجتمع أو كطرف أساسي في العقد الذي تقوم عليه السلطة.

فقد اهتم لوك بوضع الأسس لإقامة دولة تكون مهمتها تحقيق مصالح الشعب والمجتمع، دولة تنشأ بموافقة الأفراد أو ممثليهم، وتوفر قدراً من الدستورية في صورة قانون يخضع له الجميع، وفي ذلك تكمن حرية الإنسان الحقيقية، لأن الطغيان يبدأ حيث ينتهي القانون، دولة لا تتمتع بسلطة مطلقة، بل بسلطة مقيدة بإرادة الشعب وبالقانون الطبيعي[٢٢]. فهو يولي للقانون وللتعاقد أهمية كبيرة، في تنظيم حياة البشر، ومنع ممارسة الطغيان عليهم.

ومن أهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية العقد الاجتماعي هي:

١. إن التاريخ لا يؤيد فكرة التعاقد هذه كأساس لوجود الجماعة، إذا لم يتم تقديم دليل يدل على حدوثه، ولم نجد في التاريخ ما يماثل ذلك العقد المزعوم.

٢. إن فكرة العقد مجرد فكرة فرضية.

٣. فكرة العقد غير متصورة، لعدم إمكانية رضى جميع الأفراد، والرضى هو أساس العقد.

---

[٢٠] أحمد فؤاد عبدالجواد: **البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث**، دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨،ص٢٦٣.

[٢١] المرجع السابق، ص ص٢٦٣-٢٦٤.

[٢٢] نفس الصفحة.

٤. المعلومات والشواهد التاريخية التي جمعها علماء الاجتماع، تؤكد على أن العقد لم يكن بداية للمجتمع، فالنظم السياسية هي نظم طبيعية تنمو وتتطور، والدولة هي أحد هذه النظم الطبيعية.

٥. تقوم هذه النظرية على افتراض وهمي، ألا وهو أن الفرد كان يحيا حياة عزلة قبل قيام الجماعة، وهذا غير صحيح لأن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، لا يطيق حياة العزلة.

٦. النظرية غير منطقية، لأن الحرية لا يمكن أن تتحقق في حالة الفطرة، إذ أن الحرية تستوجب وجود حقوق، أما في حالة الفطرة لم يكن هناك حق إلا باستعمال القوة.

على الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى نظرية العقد الاجتماعي، فإنها حققت في بدء ظهورها فوائد جمة للمجتمع الاوروبي، ووقفت في وجه الحكم المطلق، وفي وجه الطغيان والاستبداد، وأوضحت الحقوق والحريات للفرد، ولذلك قيل بحق أن نظرية العقد الاجتماعي كانت أكبر أكذوبة سياسية ناجحة[٢٣].

[٢٣] فضل الله محمد اسماعيل: **فلسفة السياسة**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة٢٠٠٨، ص ص٧٦-٧٨.

نتائج البحث

تناول هذا البحث نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك، وأصولها في الفلسفة اليونانية، ومعالجة القضايا والمشكلات التي ترتبط بها، وتطور هذه النظرية إلى أن أصبحت دستورا في العصر الحديث، وقد توصلت إلى عدد من النتائج حول هذه النظرية، وفيما يلي عرضا لهذه النتائج:

أولا: يعد جون لوك من أبرز فلاسفة السياسة الذين اهتموا بنظرية العقد الاجتماعي، وقد اتضح ذلك من خلال محاولته لإيجاد الأسس التي تقوم عليها هذه النظرية. بيد أن آرائه حول نظرية العقد الاجتماعي ليست جديدة كلية، فقد سبقه غيره من الفلاسفة، ولكنه تناولها بشكل مختلف عن سابقيه، وقد أولى لها اهتماما كبيرا، ودافع عن حقوق الأفراد في المجتمع. ومن الجوانب المضيئة في فلسفته دفاعه عن حرية الأفراد، وخاصة حرية الملكية، بحيث يمكن أن توصف فلسفته بأنها فلسفة الديمقراطية الليبرالية.

ثانيا: ساهم فلاسفة اليونان في وضع حجر الأساس لنظرية العقد الاجتماعي، فإليهم يعود الفضل في الاشارة إلى هذه النظرية، وتطورت فيما بعد على يد فلاسفة العقد الاجتماعي في العصر الحديث. لكن يعود الفضل للوك في أنه أسس ورسخ لمبادئ الديمقراطية في ضوء نظرية العقد الاجتماعي، ويعتبر من أوائل المؤسسين للديمقراطية في العصر الحديث.

ثالثا: يقوم الاتجاه الليبرالي عند لوك على أساس من الحرية والعدالة والملكية، وقد أولى اهتماما لحرية الأفراد في المجتمع، ودورهم في تكوين السلطة، ودورهم في خلع السلطة، والثورة عليها أيضا، وكان الهدف من نظرية العقد الاجتماعي هو تحقيق العدالة في المجتمع، ويعتبر لوك مؤسسا لنظرية المِلكية في العصر الحديث، ووضع الأسس في المعاملات وفي الاقتصاد الرأسمالي، وثار على النظام الاقطاعي الذي كان سائدا، وأسس للبرجوازية.

رابعا: ساهمت نظرية العقد الاجتماعي في إرساء قواعد وأسس العلاقات بين الدول بعضها البعض. وقد تحول الإنسان بفضل هذه النظرية من الحالة البدائية إلى حالة المجتمع المدني. كذلك أسهمت النظرية في تأسيس فكرة الدساتير الليبرالية الحديثة، ونستنتج من ذلك أن الدساتير في العصر الحديث مدينة لنظرية العقد الاجتماعي. كذلك فعلى الرغم من أن لوك قد أسس للدستور في العصر الحديث، فإنه لم يضع له تعريفا دقيقا مثلما فعل في فكرة العدالة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر المترجمة إلى العربية:

١. أفلاطون: الجمهورية، ترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٤.

٢. أرسطو: السياسيات، ترجمة الأب أوغسطينوس بربارة، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الانسانية، ١٩٥٧.

٣. جون لوك: في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، ١٩٥٩.

ثانيا: المراجع العربية والإنجليزية:

١. أميرة حلمي مطر: الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، ١٩٩٥.

٢. .....: جمهورية أفلاطون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

٣. ارنست باركر: النظرية السياسية عند اليونان، (الجزء الاول)، ترجمة لويس اسكندر، مؤسسة سجل العرب١٩٦٦.

٤. أحمد فؤاد عبدالجواد: البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث، دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨.

٥. زكي نجيب محمود، أحمد أمين: قصة الفلسفة اليونانية، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٥.

٦. فضل الله محمد إسماعيل: فلسفة السياسة، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨ .

٧. محمود السيد مراد: فلسفة التنوير لدى السوفسطائيين، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠١١.

٨. محمد وقيع الله احمد: مدخل إلى الفلسفة السياسية، دمشق: دار الفكر، ٢٠١٠.

9. John Christman**:** Social and Political Philosophy**,** New York: Routledge, 2002**.**

10. Jung, yoen- Kyo: John Locke's Contractarian Theory of Political Obligation, Ph. D. Dissertation In Philosophy, University Of Rochester, 1992.

11. Matthew Stuart: A Companion to Locke, Black Well Publishing, 2016.

12. A. John Simmons: On The Edge of Anarchy, Princeton University Press, 1993.